مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع: (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ)
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ١٦٥٨ - ٤١٥٥

كل بحث نشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه

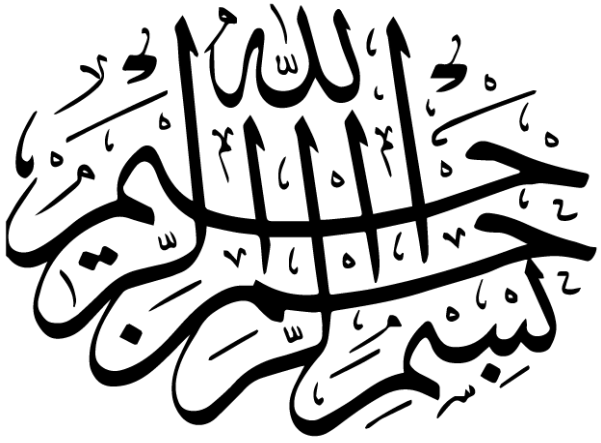
بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحرير المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:

- د. بدر بن محمد الراشد

رئيس التحرير:

- أ. د. عبد المجيد بن صالح الجار الله

مدير التحرير:

- د. سليمان بن صالح الزميع

أعضاء هيئة التحرير:

- أ. د. إبراهيم بن عبد العزيز أبو حيمد
- أ. د. أماني بنت عبد العزيز الداود
- أ. د. صالح بن عبد العزيز المحمود
- أ. د. عبد الرحمن بن رجا الله السلمي
- أ. د. عبد العزيز بن صالح العمري
- أ. د. فريد بن عبد العزيز الزامل

طبيعة المجلة وضوابط النشر

طبيعة المجلة:

١- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
٢- مجلة علمية محكمة.
٣- تعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
٤- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.
٥- دورية نصف سنوية، تصدر منتصف السنة الهجرية ونهايتها.

ضوابط النشر:

أولاً: الضوابط العامة لقبول البحث:

١- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
٢- أن يتّسم بالجِدّة والأصالة وسلامة الاتجاه.
٣- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
٤- ألا يكون البحثُ منشوراً أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.
٥- ألا يكون مستلاً من عمل علمي سابق للباحث.

ثانياً: ما يشترط في كتابة البحث وتوثيقه:

١- أن يُكتب البحث على ورق من مقاس (A4).
٢- أن يُكتبَ بخط (Traditional Arabic) بحجم (١٧) للمتن، وبحجم (١٤) للحاشية، وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً).
٣- أن تُكتبَ الهوامش أسفل كل صفحة على حدة.
٤- أن يُذيَّل البحث بثبت المصادر والمراجع.

٥- أن يكتب الباحث ملخّصاً لبحثه باللغتين العربية والإنجليزية لا تزيد كلماته على مائتي كلمة، ويتضمن الملخص موضوع البحث وأهدافه، ومنهجه، وأهم التوصيات، والكلمات المفتاحية.
٦- رومنة المصادر والمراجع.

ثالثاً: ما يشترط عند تقديم البحث:

١- يقدم الباحث طلباً بنشره، وإقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله، والتزاماً بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
٢- يقدم الباحثُ نسختين من بحثه على النحو التالي:
- نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (WORD).
- نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (PDF)
٣- يرفق الباحث ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية.
٤- يرسل الباحث بحثه مع الملخصات إلى منصة مجلة الجمعية:
(https://imamjournals.org/index.php/josaa/index)

آراء ابن سعدان الكوفي النحوية

(ت ٢٣١هـ)

The Grammatical Opinions of Ibn Sa‘dān al-Kufi

(died 231 AH)

إعداد

د. محمد بن حبيب الترجمي

الأستاذ المشارك بقسم اللغويّات

بكلّيّة اللغة العربيّة والدراسات الإنسانيّة في الجامعة الإسلاميّة

Dr Muhammad bin Habib Al-Tarjami

Associate Professor, Department of Linguistics

Faculty of Arabic Language and Humanistic Studies at the Islamic University

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان شيء من النّحو الكوفيّ، وذلك بجمع آراء أحد أبرز علماء هذه المدرسة -وهو محمد بن سعدان الكوفي (ت ٢٣١هـ)- من كتب النحو.

وقد جاء هذا البحث في مقدّمة، وتمهيد، ثم آراء ابن سعدان النّحويّة في ستّ عشرة مسألة، ثم خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

المقدّمة: عرضت فيها أهمّية الموضوع، وحدوده، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، والمنهج المتّبع فيه، والدراسات السابقة.

التمهيد: وفيه ترجمة المؤلِّف (اسمه وكنيته، ومولده ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلَّفاته، ومكانته العلميّة).

آراء ابن سعدان النحويّة، وفيها خمس عشرة مسألة نُسبت إلى محمد بن سعدان الكوفيّ، في كتب النحو.

الكلمات المفتاحيّة: ابن سعدان- الكوفيّ- آراء- النحويّة.

Abstract

This research aims to explain something about Kufi grammar, by collecting the opinions of one of the most prominent scholars of this school - Muhammad bin Sa'dān Al-Kufi (died ٢٣١AH) - from the grammar books.

This research included an introduction, a preface, then Ibn Sa'dān's grammatical opinions, then a conclusion and technical indexes.

Introduction: I presented the importance of the topic, the reasons for choosing it, the research plan, the methodology followed, previous studies, and the research limits.

Introduction: It includes a biography of the author (his name, lineage, birth and death, his sheikhs, students, and his works).

The grammatical opinions of Ibn Sa'dān, which contains sixteen issues attributed to Muhammad bin Sa'dān al-Kufi, in the grammar books.

Keywords: Ibn Sa'dān - Al-Kufi - Opinions - Grammar

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيّد المرسلين، سيّدنا ونبيّنا محمد الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلم يصل إلينا من مصنّفات النّحو الكوفيّ إلا النزر اليسير، وجُلُّه ذهب مع الحدثان، ولم يسلم من عوادي الزمان، فلا نكاد نجد كتاباً يعرض النَّحوَ الكوفيّ عرضاً نظريّاً وعلميّاً موجزاً مثل النحو البصريّ، وفق أبواب النحو وحدوده المعروفة، فأكثر مصنّفات الكوفيّين النّحويّة التي وصلت إلينا نجدها خليطاً بين النّحو واللغة والأدب.

لهذا فإنّ إخراج شيء من النحو الكوفيّ -تحقيقاً أو استنباطاً- يُعدّ لَبِنةً مهمّة في بناء هذا النحو وفهمه فهماً دقيقاً.

وممّا وقفت عليه ورأيته جديراً بالدراسة والبحث في هذا الجانب: آراء ابن سعدان الكوفيّ النحويّة؛ فقد بلغت الآراء التي نُسبت لابن سعدان -في غير كتابيه المطبوعين- خمسة عشر رأياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن سعدان له كتابان مطبوعان -كما سيأتي- هما: (مختصر النحو)، و(الوقف والابتداء)، وقد دُرست آراؤه فيهما، لكنّهما لا يحويان كلّ آرائه.

وذكر آراء ابن سعدان في كتب النحو قليل؛ ولعلّ ذلك يعود إلى عدم شُهرة كتبه النّحويَّة، أو لعدم اختلاف آرائه كثيراً عن آراء شيخيه: الكسائيّ والفرّاء، ممّا جعل نسبة الرأي له بعيدةً مع وجوده لدى إمام الكوفيّين[1].

أهمّيّة الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمّيّة الموضوع وأسباب اختياره في النقاط الآتية:

١. مكانة ابن سعدان الكوفيّ العلميّة، فهو من القُرّاء النّحويّين الثقات.
٢. لم يَحظَ ابن سعدان بالعناية والدراسة من قِبل الباحثين والدارسين كما حظي غيره من علماء المدرستين.
٣. أنا لا نجد من كتبه بين أيدينا اليوم إلا كتابي: (الوقف والابتداء)، و(مختصر النحو)، فأردنا أن نُبين شيئاً من علمه وآرائه النحويّة.
٤. أنّ ابن سعدان الكوفي نحويّ كبير، من أصحاب الكسائيّ والفرّاء، ومن معاصري سيبويه والأخفش.
٥. أكثر آرائه نقلها عنه الشلوبين في كتابه: (حواشي المفصّل)، وهذا الكتاب غير مطبوع، وإنما هو رسالة علميّة قليلة الانتشار بين الباحثين.

(١) يُنظر: مقدمة كتابه: مختصر النحو ٢١.

حدود البحث

تتمثّل حدود هذا البحث في الآراء النّحويّة التي نُسبت لابن سعدان الكوفيّ، سواءٌ وافقَ فيها غيرَه أو انفرد بها، ولم أتطرّق للآراء النّحويّة التي ذكرها في كتابيه: (مختصر النحو)، و(الوقف والابتداء)؛ لأنها دُرست، كما سيأتي بعد قليل، إلا مسألتين وجدت فيهما مزيد بيان في غير هذين الكتابين[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مُحقِّقيّ هذين الكتابين قد ذكرا في ترجمته بعضاً من آرائه على سبيل الإشارة والتمثيل، ولم يستفيضا في ذلك، ولم يستقصيا.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكوّن من مقدّمة، وتمهيد، وآراء ابن سعدان النحويّة، وخاتمة، وثبتٌ للمصادر والمراجع.

المقدّمة: فيها بيان أهمّيّة الموضوع، وحدوده وأسباب اختياره، وخطّة البحث، والمنهج المتّبع فيه، والدراسات السابقة.

التمهيد: وفيه ترجمة المؤلِّف (اسمه وكنيته، ومولده ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلَّفاته، ومكانته العلميّة).

آراء ابن سعدان النحويّة، وفيها ست عشرة مسألة:

- المسألة الأولى: حكاية العلم.
- المسألة الثانية: أحكام تتعلّق بتوابع أسماء حروف النَّصب.
- المسألة الثالثة: دخول "ما" على "عدا".
- المسألة الرابعة: إجراء "سِوى" المقصورة مُجرى "غير".
- المسألة الخامسة: أحكام تتعلّق بالنعت.
- المسألة السادسة: النّصب بـ(كما).
- المسألة السابعة: نداء المعرّف بـ"ال".
- المسألة الثامنة: العطف بـ"أو"، و "لا" في باب النداء.
- المسألة التاسعة: الأوجُه في المنادى عند تكراره.
- المسألة العاشرة: كسر لام الاستغاثة.
- المسألة الحادية عشرة: ياء المضاف إلى المنادى.

(١) المسألتان هما: النصب بـ(كما)، واللغات في (حاشا)، وذكرتُ هذا في الدراسات السابقة.

- المسألة الثانية عشرة: النداء بغير اسمٍ علمٍ.
- المسألة الثالثة عشرة: الهاء اللاحقة لألف النُّدبة.
- المسألة الرابعة عشرة: حذف ألف "ما" الاستفهاميّة.
- المسألة الخامسة عشرة: حذف ألف "ما" الخبريّة.

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث أن أسير فيه وفق المنهج الاستقرائيّ الوصفيّ التحليليّ، ويتمثّل ذلك فيما يلي:

١. جَمْعُ آراء محمد بن سعدان الكوفيّ من كتب النحو.
٢. وَضْعُ عنوانٍ لكل مسألة.
٣. ترتيب المسائل وفق ترتيب ابن مالك في ألفيّته.
٤. بَدْء المسألة بتمهيد يُهيّئ ذهن القارئ، ويجعله مستحضراً لها.
٥. عرض رأي النحاة في المسألة، ثم رأي ابن سعدان.
٦. لم أعمد إلى ترجيح رأي على آخر، وإنما قصدت تتبّع آراء ابن سعدان ومقارنتها بما قاله النُّحاة.
٧. ذِكرُ الآية الكريمة التي وردت فيها القراءة برواية حفص عن عاصم، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية في الحاشية.
٨. تخريجُ الأبيات الشعريّة والأرجاز من مظانّها.

الدراسات السابقة

لم أجد فيما اطّلعت عليه مَن تناول الآراء النّحويّة التي نُسبت لابن سعدان، في غير كتابيه (مختصر النحو) و(الوقف والابتداء) ومن الدراسات التي لها صلة بهذا البحث ما يلي:

١. آراء ابن سعدان النحوية في كتابيه (مختصر النحو) و(الوقف والابتداء)؛ عرضا ودراسة، وهو مشروع بحثي لإكمال متطلّبات درجة الماجستير، بكلّيّة اللغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة، عام ١٤٣٣- ١٤٣٤هـ، للباحث: عادل بن عتيق الرحيلي.
تحدّث فيه الباحث عن كتابي ابن سعدان: (مختصر النحو)، و(الوقف والابتداء) باختصار، وعن حياة المؤلّف، ثم تطرّق لآراء ابن سعدان النحوية التي في هذين الكتابين فقط.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة؛ لأني جمعت الآراء النحويّة التي نُسبت لابن سعدان في كتب النحو التي وقعت بين يديّ، وليس من بينها في هذه الدراسة سوى مسألتين، هما: النصب بـ(كما)، واللغات في (حاشا).

٢. المصطلح النحوي عند ابن سعدان الكوفي من خلال كتابه (مختصر النحو)، للباحث: دفع الله حمد الله حسين محمد، من السودان، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان، ع ٣٩، ٢٠١٧م.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المصطلح النحوي عند ابن سعدان الكوفي من خلال كتابه مختصر النحو، وتحدث الباحث عن أهم سمات هذا الكتاب، وبعض المصطلحات التي وردت عند ابن سعدان، نحو: النسق، والقطع، والخفض، والتبرئة، والمفسر.

٣. النحو الكوفي بين الأنباري وابن سعدان: موازنة بين كتابي الإنصاف للأنباري ومختصر النحو لابن سعدان، للدكتور: حميد عبده النهاري، والبحث من منشورات مجلة الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج ١٧، ع ٣، رجب – رمضان ١٤٣٦هـ/ مايو – يوليه ٢٠١٥م

وهو موازنة بين كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ، وكتاب مختصر النحو لابن سعدان الكوفي، من حيث حجم المادّة، وأهمّيّة الكتابين، وسبب تأليفهما، ومصادر الكتابين، والنهج، ثم عرض بعض المسائل المشتركة بين الكتابين باختصار، ووضح رأي البصريّين والكوفيّين فيها.

٤. منهج ابن سعدان (ت ٣٢١هـ) الكوفي في الدراسة النّحويّة، للباحثين: أ.م.د.حسين إبراهيم مبارك سلومي التميمي، و م.د. نوفل إسماعيل صالح، بحث منشور في مجلة المجمع العلميّ العراقي، مج ٦٥، ج٣، ٢٠١٨م.

يكشف هذا البحث عن طبيعة التفكير النحوي عند محمد بن سعدان، وبيان منهجه في الدراسة، من خلال كتابه: مختصر النحو، إذ فيه جملة من آراء الكوفيّين ومصطلحاتهم. وتطرّقت هذه الدراسة لأربع مسائل من المسائل التي تناولتها هذه الدراسة، وهي: النصب بـ «كيما»، والجرّ بـ «حاشا»، ونداء اسم الجنس المقترن بـ «أل»، والعطف بـ «لا» في بعد النداء.

٥. اختيارات الإمام محمد بن سعدان الكوفي في القراءات (ت٢٣١هـ)، من خلال كتاب (جامع القراءات) للإمام الروذباري: جمعًا ودراسة، للدكتورة نجلاء عبد الرحيم الأمير، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم بجامعة المنيا).

٦. الاستشهاد بالقراءات القرآنية عند ابن سعدان الكوفي (ت٢٣١هـ)، م.د/ رغد سرحان إبراهيم، و م.م/ عبد الرحمن فليح حسن، بحث منشور في مجلة سُر مَن رأى، مج (١٦)، ع (٥٥)، س (١٥)، ٢٠٢٠م).

التمهيد

سأتحدّث فيه -باختصار- عن ابن سعدان الكوفيّ.

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

اسمه: محمد بن سعدان الضَّرير، وكنيتهُ أبو جعفر، وكنّاه الذهبي بأبي عبد الله[١]، ولعلّه سهوٌ منه؛ لأنّه مخالف لما نصّ عليه مَن ترجم له[٢].

مولده ووفاته:

وُلد ابن سعدان ببغداد سنة إحدى وستين ومئة، في خلافة المهدي، وتوفي يوم عرفة، وقيل: يوم عيد الأضحى، سنة إحدى وثلاثين ومئتين، وكان ذلك في خلافة الواثق بن المعتصم[٣]. وعلى هذا يكون ابن سعدان قد عاش سبعين سنة.

شيوخه:

أخذ ابن سعدان العلم عن علماء أجلاء، بعضهم من أهل القراءات، وبعضهم من أهل الحديث، وبعضهم من أهل العربيّة؛ فقد أخذ القراءات عن أهل مكة، والمدينة، والشام، والكوفة، والبصرة، ونظر في الاختلاف، وكان ذا علم بالعربية، وقيل: إنّه كان يقرأ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه، ففسد عليه الفرع والأصل؛ إلا أنّه كان نحويا بصيراً بالقراءات[٤].

وأحسب أنّ هذا الكلام لا يُعوَّل عليه؛ فالمتأمّل فيه يجد آخره ينقض أوّله، فبعد أن ذكر عبارة: (ففسد عليه الفرع والأصل)، استدركها بقوله: (إلا أنّه كان نحويا بصيراً بالقراءات)، فلا يمكن للنّحويّ البصير بالقراءات أن تلتبس عليه القراءات، ولا يعلمَ مَن قرأ بها، إضافة إلى هذا فإنّ العلماء أثنوا عليه، كأبي عليّ الشلوبين، الذي قال فيه: وهو ممن لا يُدفَع صدقُه وأمانتُه[٥]. وكذلك ابن مالك، إذ قال: وهو من الحفاظ المتتبعين الموثوق بهم[٦].

ومن أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم:

١. جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيّ (ت ١٨٧هـ).
٢. سُليم بن عيسى بن سُليم بن عامر، صاحب حمزة (ت ١٨٩ هـ).
٣. عليّ بن حمزة الكسائي، أحد أئمّة القراءة والعربيّة (ت ١٨٩ هـ).
٤. يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص (ت ١٩٤ هـ).
٥. يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ المدنيّ (ت في حدود ١٩٥ هـ).

(١) يُنظر: تاريخ الإسلام ٩١٦/٥.

(٢) تُنظر ترجمته في: طبقات النحويين ١٣٩، والفهرست ٢١٠/١، ونزهة الألبّاء ١٢٣، ومعجم الأدباء ٢٥٣٧/٦، وإنباه الرواة ١٤٠/٣، وتاريخ الإسلام ٩١٦/٥، والوافي بالوفيات ٧٨/٣، والبلغة ٢٦٥، وبغية الوعاة ١١١/١.

(٣) يُنظر: الفهرست ٢١٠/٢، ونزهة الألبّاء ١٢٣، وإنباه الرواة ١٤٠/٣، وبغية الوعاة ١١١/١.

(٤) يُنظر: معجم الأدباء ٢٥٣٧/٦، وتاريخ الإسلام ٩١٦/٥، وبغية الوعاة ١١١/١.

(٥) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ٤٩٣/٢.

(٦) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٦٣٣.

٦. محمد بن عبد الله بن الزُّبير بن عمر، (ت ٢٠٣ هـ).
٧. أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ).

تلاميذه:

قال ابن النديم: كان ابن سعدان معلِّماً للعامّة[١]، ولم يُعرف عنه أنّه كان معلّماً لأبناء علية القوم، كما كان شيوخه: الكسائيُّ، الذي كان مؤدِّباً للأمين، والفرّاء الذي كان مؤدِّباً لابني المأمون[٢]. ومن أشهر تلاميذه:

١. محمد بن سعد بن منيع الهاشميّ صاحب الطبقات (٢٣٠ هـ).
٢. حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب الدوريّ (ت ٢٤٦ هـ).
٣. محمد بن أحمد بن واصل البغداديّ (ت ٢٧٣ هـ).
٤. عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠ هـ).
٥. جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ (ت ٢٩٠ هـ).
٦. محمد بن يحيى بن سليمان بن زيد المَرْوَزيّ (ت ٢٩٨ هـ).

مؤلّفاته:

١. الحدود، قال ابن النديم: «وله قطعة "حدود"، على مثال حدود الفراء»[٣].
٢. القراءات[٤].
٣. مختصر النحو، وهذا الكتاب مطبوع[٥].
٤. معرفة القرآن، ذكره أبو البركات الأنباري في ترجمته له[٦].
٥. الوقف والابتداء، ذكره ابن النديم في الكتب المؤلَّفة في الوقف والابتداء في القرآن، في غير موضع من ترجمة ابن سعدان[٧]، وهذا الكتاب مطبوع[٨].

مكانته العلميّة:

يُعدّ ابن سعدان من أكابر القُرَّاء، وكان نحويّاً كوفيّاً ثقةً، وجعله الزبيدي في الطّبقة الرابعة من طبقات النّحويّين الكوفيّين، وهم أصحاب الفرّاء[٩].

(١) يُنظر: الفهرست ١/٢١٠.
(٢) يُنظر: ما قاله محقّق كتاب الوقف والابتداء ١٩.
(٣) الفهرست ١/٢١٠.
(٤) يُنظر: الفهرست ١/٢١٠، ونزهة الألبّاء ١٢٣، ومعجم الأدباء ٦/٢٥٣٧، وإنباه الرواة ٣/١٤٠، والوافي بالوفيات ٣/٧٨، وبغية الوعاة ١/١١١.
(٥) الكتاب من مطبوعات حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة- جامعة الكويت-الحوليّة السادسة والعشرون- ١٤٢٦هـ، بتحقيق د. حسين أحمد بو عبّاس.
(٦) يُنظر: نزهة الألبّاء ١٢٣.
(٧) يُنظر: الفهرست ١/٩٢.
(٨) الكتاب من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث (بدبي)، بتحقيق الأستاذ أبي بشر، محمد خليل الزّروق، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
(٩) يُنظر: طبقات النحويين ١٣٧- ١٣٩.

وكان يميّز بـ(النّحويّ) عند التمييز من غيره، ممّن اسمه محمد بن سعدان[1].

وقد شهد مجالس علميّة مع كبار الكوفيّين؛ فقد حضر المسألة الزنبوريّة بين سيبويه والكسائيّ، ومجلس الأخفش والكسائيّ، وخُطِّئ فيه الأخفش في مئة مسألة[2]، وهذا يدلّ على مكانته العلميّة المهمّة في النحو الكوفيّ.

آراء ابن سعدان النحويّة وفيه خمس عشرة مسألة:

١. حكاية العلم.
٢. أحكام تتعلّق بتوابع أسماء حروف النَّصب.
٣. دخول "ما" على "عدا".
٤. استعمال "سِوى" اسماً بمعنى "غير".
٥. أحكام تتعلّق بالنعت.
٦. النّصب بـ(كما).
٧. نداء المعرّف بـ"ال".
٨. العطف بـ"أو"، و "لا" في باب النداء.
٩. الأوجُه في المنادى عند تكراره.
١٠. كسر لام الاستغاثة.
١١. ياء المضاف إلى المنادى.
١٢. النداء بغير اسمٍ علمٍ.
١٣. الهاء اللاحقة لألف النُّدبة.
١٤. حذف ألف "ما" الاستفهاميّة.
١٥. حذف ألف "ما" الخبريّة

(١) يُنظر: البداية والنهاية ٦٢٩/١٤.
(٢) يُنظر: طبقات النحويّين للزبيدي ٦٩.

المسألة الأولى: حكاية العلم

اختُلِف في حكاية العلم على مذهبين[١]:

ذهب الحجازيّون إلى حكاية لفظه، وهي أن يجري الاسمُ على إعراب الاسم المتقدّم ذكرُه، فإذا قيل: «جاءني زيدٌ»، قلت في جوابه متثبّتًا: «من زيدٌ؟»، وإذا قيل: «رأيت زيدًا»، قلت: «مَن زيدًا؟» وإذا قيل: «مررت بزيدٍ»، قلت: «مَن زيدٍ؟»

والتزم بنو تميمٍ الرّفع على كل حال، ويقولون: «من زيدٌ؟» بالرفع لا غيرُ، سواء قيل: «جاءني زيد»، أو «رأيت زيدًا»، أو «مررت بزيد»، قال سيبويه: «وهو أقيس القولين»[٢].

أما المعرفة غير العلم، فإن كان مضمراً فلا يُحكى إلا على قُبح، ومنه قولهم: مع مَنين؟ استثباتاً لمن قال: ذهبَ معهم، وأجاز يونس حكاية جميع المعارف[٣]. وأجرى **ابن سعدان** المضاف إلى العلم مُجرى العلم في الحكاية[٤].

وتبطل الحكاية لأجل أمورٍ، منها:

الأول: إذا كانت أداة السؤال غير «مَن»، كقولك: أيُّ زيدٍ؟ استثباتاً لمن قال: رأيتُ زيداً.

الثاني: دخول العاطف، قال سيبويه: «وإن أدخلتَ الواوَ والفاءَ في «مَن» فقلت: فـ«من، أو ومن» لم يكن فيما بعده إلا الرَّفع»[٥].

الثالث: وجود التابع، إلا أن يكون «ابناً» متّصلاً بعلم، فتقول لمن قال: «رأيتُ زيدَ بنَ عمرو»: مَن زيدَ بنَ عمرو؟ ولمن قال: «مررتُ بزيد بن عمرو»: مَن زيد بن عمرو؟ أو علَماً معطوفاً بالواو، فتقول لمن قال: «رأيتُ زيداً وعمراً»: مَن زيداً وعَمراً؟ ولمن قال: «مررتُ بزيدٍ وعمروٍ»: مَن زيدٍ وعمروٍ ؟

قال سيبويه: «فأمّا (مَن زيدٌ الطويلُ؟) فالرَّفع على كل حال»[٦]. وقال ابن عصفور: «ولا يُحكى إلا بشرط أنْ لا يدخل على «مَن» حرف عطف، وأنْ لا يكون الاسم المحكيُّ متبعاً بتابعٍ من التّوابع، ماعدا العطف... إلا أنْ يكون التّابعُ مع المُتبَع كالشّيء الواحد؛ فإنّه يجوز حكايته، نحو: زيدُ بنُ عمروٍ»[٧].

وخالف **ابن سعدان** في هذا جمهور النحويين؛ فأجاز حكاية العلم المنعوت بكل نعت، قال: «لأنك لمّا حكيتَ الاسم حكيتَ النّعتَ»[٨]. قال الشلوبين: «جعله كقول من قال في العطف: مَنْ عمراً وأخا زيدٍ»[٩]؟

(١) تُنظر المسألة في: الكتاب ٤١٣/٢، والمفصّل ١٨٨، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧٢/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٧١٨/٤، والارتشاف ٦٩٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٥٠/٣، والمساعد ٢٦٥/٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤١٣/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤١٣/٢.

(٤) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ٥٠٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢.

(٧) يُنظر: المقرّب ٢٩٨/١.

(٨) حواشي المفصّل للشلوبين ٥٠٤/٢.

(٩) حواشي المفصّل للشلوبين ٥٠٤/٢.

المسألة الثانية: أحكام تتعلّق بتوابع أسماء حروف النَّصب

إذا جمعت بين ظرفين تامٍّ وناقص، وقدّمت التامَّ، نحو: إنَّ في الدار زيدًا بك واثقاً، جاز في «واثقاً» وجهان من الإعراب عند الجمهور: الرَّفع على أنّه خبر، والنصب على أنّه حال. واختار ابن كيسان الرفع؛ لأنَّ الحال في تقدير الأسماء وتمامها يجب أن يكون بعدها، فلما قدمت (بك) - وهو من تمامها- اخترت إخراجها عن الحال لأنْ تجعلها خبرًا(١).

ومنع **ابن سعدان** النَّصب، وزعمَ أنّه لا يجوز؛ لأنَّ (بك) في صلة (واثق)(٢).

وأجاز سيبويه أنْ تقول: إنّ فيك زيداً راغبٌ، قال: كأنّك أردتَ: إنَّ زيداً راغبٌ، ولم تذكر «فيك»(٣)، وأنشد عليه قول الشاعر(٤):

فلا تلْحَني فيها فإنّ بحبّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمّ بلابِلُهْ

وخالف **ابن سعدان** سيبويه في هذا، وقال: ولا يجوز أنْ تقول: إنَّ فيك زيداً راغبٌ(٥). بالرفع على أنّه خبر، ويجب في (راغب) أن تكون نصباً على الحال.

وإن قدمت النَّاقص، فقلت: إنَّ فيك زيدًا في الدار راغبٌ، جاز الرفعُ والنَّصبُ. والكوفيّون لا يجيزون النَّصبَ؛ لأنَّك حين بدأت بما هو من تمام الخبر قبل الظَّرف التَّام صرت كأنَّك بدأت بالخبر(٦).

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٢١٥/٥، والارتشاف ١٢٩٢/٣و ١٥٩٣.
(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٢١٥/٥، والارتشاف ١٢٩٢/٣و ١٥٩٣.
(٣) الكتاب ١٣٢/٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٣/٢، والهمع ١٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤٥٣/٨.
(٥) يُنظر: التذييل والتكميل ٢١٥/٥، والارتشاف ١٢٩٢/٣و ١٥٩٣.
(٦) يُنظر: التذييل والتكميل ٢١٥/٥.

المسألة الثالثة: استعمال (عدا) دون (ما) المصدريّة

من أدوات الاستثناء: (عدا)، ومذهب سيبويه وعامّة النحويّين أنّها فعلٌ ضُمِّن معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بها(١)، وإنما نقل الجرَّ بها الأخفشُ(٢).

وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن الاسم قد ينتصب بعدها في الاستثناء، وقد ينجر، فإذا انجرَّ كانت حرفًا، وإذا انتصب كانت فعلاً، ويتعين النّصب إذا دخلت عليها «ما»(٣).

ومن شواهد النصب بها قول الشاعر(٤):

يا مَن دَحا الأرضَ ومَن طَحاها أنزِلْ بهم صاعقةً أراها

تحرِّق الأحشاءَ من لظاها عَدا سُليمى وعدا أباها

ومن شواهد الجرّ بها قول الشاعر(٥):

أبَحنا حيّهم قتلاً وأسرًى عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ

ويرى **ابن سعدان** أنّ استعمال «عدا» دون «ما» لم يُسمع من العرب، فلا يجوز(٦).

وظاهر كلامه أنه يراها فعلاً، لأنّ «ما» مصدريّة، والمصدريّة لا توصل إلا بفعل، ولا يليها حرف جرّ، أو أنّه يقدّر «ما» زائدةً، وعلى هذا تجرّ «عدا» ما بعدها.

على أنّ بعضهم يرى أنّ دخول «ما» المصدريّة على «عدا» مشكلة؛ لأنّها فعلٌ جامد، و«ما» المصدريّة لا تدخل إلا على فعل له مصدر مستعمل؛ حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعَينِ موقعَ ذلك المصدر، ومعلوم أنّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُصل بها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يُبالى بانفراده بذلك(٧).

(١) يُنظر: الكتاب ٣٤٨/٢، ٣٤٩.
(٢) يُنظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١٠٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٧٣٣/٢.
(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢، والتذييل ٣١٠/٨، والارتشاف ١٣٣٤/٣.
(٤) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٥/٤، والهمع٢٨٤/٣.
(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٢، والتذييل ٣١٣/٨.
(٦) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ٢٣٨/١، وحاشيتان لابن هشام على الألفية ٥٧٣/١.
(٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢.

المسألة الرابعة: استعمال "سِوى" اسماً بمعنى "غير"

من أدوات الاستثناء (سوى)، وهي مضافة لما بعدها، وفيها أربع لغات: سِوى، وسُوى، وسَواء، وسِواء.

واختُلف فيها؛ هل هي ملازمة للاسميّة؟ أو أنها تأتي ظرفاً[١]؟

فذهب البصريّون إلى أنّها لا تكون إلا ظرفاً، وذهب الكوفيّون إلى أنّها تكون اسماً، وتكون ظرفاً.

واحتجّ الكوفيّون لاسميّتها بأنّها تكون بمنزلة «غير»، ولا تلزم الظرفيّة، بدليل أنّهم يدخلون عليها حرف الجرّ، كقول الشاعر[٢]:

ولا يَنْطِقُ المكروهَ مَن كان مِنهُمُ إذا جَلَسوا مِنّا ولا مِن سِوائِنا

وقال البصريّون : إنما جاز ذلك لضرورة الشعر.

واحتجّ البصريّون لملازمتها الظرفيّة بأنّ العرب لم تستعملها في اختيار الكلام إلا ظرفاً، كقولهم: مررتُ بالذي سِواك.

قال سيبويه: «وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل -رحمه اللّه- أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء»[٣].

وأجاز **ابن سعدان** أن تجرى «سوى» المقصورة مُجرى «غير»[٤]، والكوفيون عموماً يرون استعمالها بمعنى «غير»[٥].

قال أبو حيّان: وكونها ظرفًا كالمجمع عليه إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها اسم لا ظرف، وتابعه ابن مالك فزعم أنها بمعنى «غير»[٦]، والكوفيّون يرون أنها اسمٌ بمعنى «غير»، وهي عند سيبويه والفراء وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف[٧].

(١) ينظر مسألة الخلاف فيها في: الكتاب ٢/ ٣٥٠، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٢، والإنصاف ١/ ٢٧٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤١٩، والارتشاف ٣/ ١٥٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في الكتاب ١/ ٣١، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٠.

(٤) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ١/ ٢٥٦.

(٥) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٢، والإنصاف ١/ ٢٧٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤١٩.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦.

(٧) يُنظر: الارتشاف ٣/ ١٥٤٦- ١٥٤٧.

المسألة الخامسة: أحكام تتعلّق بالنعت

اختُلف في العامل في النّعت ما هو؟

فذهب أكثر النّحويّين إلى أنّ العامل في النّعت تبعيَّتُه للمنعوت[١].

وذهب المبرّد[٢]، وابن كيسان[٣]، وابن السَّرّاج[٤]، إلى أنّ العامل في النّعتِ هو العاملُ في المنعوت، وأنّه ينصبُّ عليه انصبابةً واحدة.

وعليه فإذا اختلف الاسمان في الإعراب لفظاً ومعنًى، وكان عاملُهما واحداً، نحو: ضرب زيد عمرا، فلا تجوز تثنية النّعت البتّة، لا تقول: ضرب زيدٌ عمراً الكريمان، ولا الكريمين.

وإن كان العاملُ واحداً ولم يختلف العمل، نحو: قام زيدٌ وعمرٌو العاقلان، جاز الإتباع والقطع. وإن اختلف العمل، نحو: ضرب زيدٌ عمراً العاقلان، فيتعين القطع.

أما إذا اختلف العمل واتحدت النسبة، نحو: خاصَمَ زيدٌ عمراً العاقلان، ففيه ثلاثة مذاهب:

- فذهب البصريّون إلى وجوب القطع، فتقول: خاصَمَ زيدٌ عمراً العاقلان، والتقدير: هما الفاضلان، أو أعني الفاضلين[٥].
- وذهب الفرّاء والكسائيّ وجمهور الكوفيّين إلى جواز الإتباع، وإذا أُتبع غُلِّب المرفوع، فتقول: خاصمَ زيدٌ عمراً العاقلان[٦].
- وذهب **ابن سعدان** إلى مراعاة المعنى، وأجاز إتباع أيٍّ شئت منهما، فتقول: خاصَمَ زيدٌ عمراً العاقلان، أو العاقلين، قال: «لأنَّ كلا منهُما مخاصِمٌ ومخاصَم، فهو فاعل ومفعول»[٧].

فخالف **ابن سعدان** جمهور البصريّين والكوفيّين في ذلك، وتابعه ابن مالك، فقال: «فهما شريكان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى؛ لأنَّ كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر، وهما في اللفظ مجعول أحدهما فاعلا والآخر مفعولا، فقد اقتسما في اللفظ الفاعلية والمفعولية، واشتركا فيهما من جهة المعنى، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، ولو أُتبِع منصوبُهما بمرفوع، أو مرفوعُهما بمنصوب لجاز، ومن ذلك قول الراجز[٨]:

قد سالمَ الحياتُ منه القَدَما الأُفْعُوانَ والشّجاعَ الشّجْعَما

بنصب (الأفعوان)، وهو بدل من (الحيّات)، وهو مرفوع لفظاً؛ لأنه منصوب معنى، كما أنّ القدم منصوب لفظاً مرفوع معنى، لأنَّ كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان»[٩].

(١) يُنظر: الكتاب ١/٤٢١- ٤٢٢، وشرح الكافية للرضيّ ٢/٩٦٢-٩٦٣.
(٢) يُنظر: المقتضب ٤/٣١٥.
(٣) يُنظر: رأي ابن كيسان في المساعد ٢/٤١٥.
(٤) يُنظر: الأصول ٢/٢٣.
(٥) يُنظر: البديع ٢/٣٢٤، والهمع٥/١٨١.
(٦) يُنظر: البديع ٢/٣٢٤، والهمع٥/١٨١.
(٧) يُنظر: البديع ١/٣٢٣، والارتشاف ٤/١٩٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/٩٥٩، والمساعد ٢/٤١٥، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٥٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢٤، والهمع ٥/١٨٢.
(٨) الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/٣٣٣. ونُسب لغيره في الكتاب: ١/٢٨٧، والمقاصد النحوية: ٤/١٥٧٠، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٧٣، والخزانة: ١١/٤١١، ٤١٨.
(٩) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٥٣- ٤٥٤.

المسألة السادسة: نصب الفعل المضارع بـ(كما)

اختُلف في النَّصب بـ«كما»؛ فحكى **محمّد بن سعدان** النَّصبَ بها إذا كانت بمعنى «كَيْما»[(١)]، ولا يمنع الرفع، ونُسب هذا الرأي للكوفيّين، واستحسنه المبرّد[(٢)]، وأنشدوا[(٣)]:

وطَرْفَكَ إمّا جِئتنا فاصْرِفنّه ... كَما يَحْسِبوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ

وكذلك قول رؤبة[(٤)]:

وشَخَصَتْ أبْصارُهم وأَجْذَمُوا ... لا تشتموا النّاسَ كما لا تُشتموا

والبصريّون يمنعون ذلك، ويرون أنَّ «كما» لا تأتي بمعنى «كيما»، ولا يجوز نصب الفعل بعدها بها[(٥)]، ويؤوّلون ما ورد من الأبيات، ويرون الرواية الصحيحة في البيت الأول: لكي يحسبوا، وفي قول رؤبة: لا تَشْتِمِ النّاسَ كما لا تُشتمُ، للواحد، وليست للجمع، فالفعل مَرْفُوع على هذا بعد «لا» النافية، و«الكاف»: للتشبيه، و«ما»: كَافَّة.

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقُك، فزعم أن «ما» و «الكاف» جُعلَتا بمنزلة حرف واحد، وصيِّرت للفعل كما صيِّرت للفعل «ربما»، والمعنى: لعلِّي آتيك؛ فمن ثَمَّ لم يَنصبوا به الفعلَ، كما لم ينصبوا بـ«ربما»»[(٦)].

(١) يُنظر: مختصر النّحو ٥٢.
(٢) يُنظر: الإنصاف ١١٢/٢، والارتشاف ١٦٤٩/٤، والهمع ١٠٢/٤ ، وخزانة الأدب ٥٠٠/٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن ربيعة في ديوانه ١٢٧، والرواية فيه: لكي يحسبوا أنّ الهوى.
(٤) الرجز لرؤبة في محلقات ديوانه ١٨٣.
(٥) يُنظر: الكتاب ١١٦/٣، والإنصاف ١١٢/٢، والارتشاف ١٦٤٩/٤، والهمع ١٠٣/٤.
(٦) الكتاب ١١٦/٣.

المسألة السابعة: نداء المعرّف بـ"ال"

من المقرّر عند البصريّين أنّ حرف النداء يمتنع من الدخول على ما فيه الألف واللام إذا كان اسمًا مفردًا كالعباس، والرجل؛ بحُجّة أنّ النداء يُفيد التعريف، و(ال) تفيد التعريف، ولا يُجمع بين معرِّفين على معرَّف واحد، إلا في اسم الله جل جلاله، نحو: يا اللّه، اغفر لي، وما سُمِّي به من الجُمل، فتقول فيمن اسمه: الرَّجُل منطلق: (يا الرّجل منطلق)؛ لأنَّ التّقدير: (يا مقولا لهُ الرجل منطلق)[١].

قال سيبويه: وزعم الخليل رحمه اللّه r أنّ الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء، من قِبل أنّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة؛ وذلك أنّه إذا قال: يا رجل، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ، ويا أيها الرجل، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه، وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار معرفة بغيرهما؛ لأنك إنما قصدت قصدَ شيء بعينه[٢].

وأجاز الكوفيون والبغداديّون دخول "يا" على الألف واللام مطلقا، ونقل ابنُ السَّرَّاج عن أهل بغداد أنّهم يقولون: لم نَرَ موضعًا يدخل فيه التنوينُ يمتنعُ من "ال"[٣]، وينشدون على هذا:

فَيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرّا إيّاكُما أنْ تُكْسِبانا شَرّا[٤]

وخرّج البصريّون هذا على الضرورة.

قال ابن مالك: «وأنا لا أراه ضرورة لتمكُّن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرّا... لكنه استعمل شذوذا ما حقه ألا يجوز»[٥].

وأجاز **ابن سعدان** دخول "يا" على الألف واللام على اسم الجنس المُشَبَّه به، خلافاً للكوفيين في إجازة ذلك مطلقاً، نحو: يا لأسدُ شدّةً، ويا لخليفةُ جوداً[٦]. واختاره ابن مالك؛ بحجّة صحّته في القياس؛ لأن تقديره: يا مثلَ الأسد، فَحَسُنَ؛ لتقدير دخول "يا" على غير الألف واللام[٧].

والحاصل أنّ في المسألة ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، والمنع مطلقًا إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب البصريّين، والتفصيل بين أن يكون ذو (ال) مشبّهاً به، فيجوز نحو: يا الأسد شِدَّةً، أو ليس مشبّهاً به، فيمتنع، فلا يقال: يا الرجل، وهو مذهب ابن سعدان.

(١) يُنظر: الكتاب ١٩٧/٢، والتعليقة ١٥٢/٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ٣١٩/١، والهمع ٤٧/٣.
(٢) يُنظر: الكتاب ١٩٧/٢.
(٣) يُنظر: الأصول ٣٧٢/٢- ٣٧٣.
(٤) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٢٤٣/٤، والإنصاف ٣١٢/١، وخزانة الأدب ٢٩٤/٢.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل ٣٩٩/٣، وتمهيد القواعد ٣٥٥٧/٧.
(٦) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ١٣٢/١، وينظر رأي ابن سعدان أيضًا في: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، والهمع ٤٨/٣.
(٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٦٨/٢، وشرح الأشموني ٣٠/٣.

المسألة الثامنة: العطف بـ"لا" في باب النداء

من المقرّر عند النّحاة أنّ "لا" يُعْطف بهَا بعد أَمر، نَحْو: اضْرِب زيدا لا عمراً، ودُعَاء، نحو: غفر اللّه لزيد لا لبكر، وتحضيض، نحو: هلا تضرب زيداً لا عمراً، وإِيجَاب، نحو: جَاءَ زيدٌ لا عَمْرو[1].

وأجاز سيبويه العطف بـ"لا" بعد النداء أيضاً، قال: «وتقول: يا زيدُ وعمرو؛ ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النّداء في قوله (يا)، وكذلك: يا زيدُ وعبد اللّه، ويا زيدُ لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخِر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على (يا)»[2].

وأنكرَ **ابن سعدان** العطفَ بـ "لا" بعد النداء، قال الشلوبين: «لم يُجز ابن سعدان العطف بـ"أو"، و"لا" في باب النداء؛ لأنّه ليس بخبر»[3].

قال أبو حيان: «وهذه شهادة على نفي، والظنُّ بسيبويه أنّه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع»[4].

وممّن وافق ابنَ سعدان في رأيه هذا: ابنُ مالك، قال: «وأجاز قوم العطف بـ(لا) على المنادى، نحو: يا زيد لا عمرو، ولم أر ذلك مستعملا في كلام يحتجّ به، وممّن أنكرَ استعمالَه: ابن سعدان، وهو مِن الحُفَّاظ المُتتبّعين الموثوق بهم»[5].

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٠، والارتشاف ٤/١٩٩٦.
(٢) يُنظر: الكتاب ٢/١٨٦.
(٣) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ١/١٢٢.
(٤) يُنظر: التذييل ١٣/١٦١.
(٥) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٦٣٣.

المسألة التاسعة: الأوجهُ الجائزة في المنادى المضاف المُكرَّر

إذا تكرّر لفظ المنادَى مضافاً، فإمّا أن يكون علَماً، أو غير علمٍ؛

فإن كان علماً، فإمّا أن تُضيفه إلى عَلَم آخر نحو: يا زيد زيد عديٍّ، أو تُضيفه إلى ضمير، نحو: يا زيد زيدنا، فإن أضفته إلى عَلَم آخر، فلك فيه أربعة أوجه:

الأول: أن تضمّ الأول على أنّه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنّه منادى مضاف، أو منصوب بإضمار "أعني"، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، فتقول: يا زيدُ زيدَ عديٍّ.

الثاني: أن تنصب الأول على نيّة الإضافة إلى مثل ما أُضيف إليه الثاني، وتجعل الثاني توكيداً، أو عطف بيان، أو بدلاً، فتقول: يا زيدَ زيدَ عدِيٍّ، وهذا مذهب المُبرّد[١].

الثالث: أن تجعل الأول والثاني اسماً واحداً بالتركيب، كما في قولهم: «ألا ماءَ ماءً بارداً»، وهذا مذهب الأعلم[٢].

الرابع: أن تنوي إضافة الأول إلى الثالث، وتجعل الثاني مُقحماً بين المتضايفين، فتقول: يا زيدَ زيدَ عدِيٍّ، وهذا مذهب سيبويه[٣].

وإن أضفته إلى ضمير، نحو: يا زيدُ زيدنا، فذهب سيبويه[٤] والجمهور إلى جواز الوجهين – الضمّ والنصب– في الأول، وأجاز ذلك الكسائي والفراء[٥].

وخالف في هذا **ابنُ سعدان**، فهو لا يرى في الأول جواز الوجهين كما ذهب إليه الجمهور، بل يرى وجوب الضّمِّ فيه، قال: وإذا كنّيت عن الاسم الذي تُضيف إليه، نحو: يا زيدُ زيدنا، لم يجُز إلا ضمّ الأول[٦].

وإن كان غيرَ علَمٍ، فله حالان[٧]:

الأولى: أن يكون المُسمّى به جنساً، نحو: يا رجل رجل القوم، وأجاز البصريّون ضمَّه، ونصبَه بغير تنوين، ومنع الكوفيّون نصبَه.

(١) يُنظر: المقتضب ٢٢٧/٤.
(٢) يُنظر: النكت ٢٨١/١.
(٣) يُنظر: الكتاب ٢٠٥/٢– ٢٠٧.
(٤) يُنظر: الكتاب ٢٠٧/٢.
(٥) يُنظر: الارتشاف ٢٢٠٥/٤، تمهيد القواعد ٣٥٧٧/٧، والهمع ٥٨/٣.
(٦) حواشي المفصّل للشلوبين ١٣٣/١.
(٧) يُنظر: الارتشاف ٢٢٠٥/٤، وتمهيد القواعد ٣٥٧٧/٧.

الثانية: أن يكونا صفتين، نحو: يا صاحب صاحب زيد، وأجاز البصريّون ضَمَّه ونصبَه بغير تنوين، وذهب الكوفيّون إلى جواز ضمّه من غير تنونين، وجواز نصبه منوّناً، فتقول: يا صاحباً صاحبَ زيدٍ.

ووافق **ابن سعدان** البصريّين في هذا، واختار نصبها جميعاً، وأجاز الضمّ فيها، قال: «فإن كان المنادى المكرّر مثل: عبد، وجار، وصديق، فالاختيار نصبُها جميعاً، وكذلك مثل: ضارب، وشاتم، ومُكرِم، ويجوز ضمّ الأول»(١).

قال سيبويه في باب "يكرر فيه الاسم في حال الإضافة" بعد أن مثّل لهذه التقسيمات: «زعم الخليل r ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيّدة... وذلك لأنّهم قد علموا أنّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرّروا الاسمَ توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرِّروا»(٢).

(١) حواشي المفصّل للشلوبين ١/١٣٣.
(٢) الكتاب ٢/٢٠٥.

المسألة العاشرة: كسر لام الاستغاثة

الأصل في الحروف المفردة أن تُبنى على الفتح، لكنَّ اللام إن كانت للجرّ وصَحِبت الظاهرَ فإنها تُكسر، نحو: لعبدِ اللّه مالٌ، أمّا إذا صحبت المضمر فإنها تعود لأصلها وهو الفتح، نحو: لَك ولَه مالٌ؛ لأنّ اللامَ مع الظاهر لو فُتحت لم يُعلم أهي لام الإضافة والملك الخافضة، أم لام التوكيد؟ وذلك في قولنا: إنّ هذا لَزيدٌ، إذا كان المشار إليه هو زيد، وإنّ هذا لِزيدٍ، إذا كان المشار إليه ملكَ زيد؛ فكسروا اللام الخافضة ليزول اللّبس[١].

أمّا لام الاستغاثة فإنها لا تدخل على المضمر؛ ولذلك فُتحت مع المُستغاث به؛ لزوال اللبس، نحو: يا لَبكرٍ؛ لأنه لا يقع في النّداء لام التوكيد، وتُركت لامُ المستغاث من أجله مكسورةً بحالها للفرق، فإذا قلت: "يا لَزيد" بالفتح، عُلم أنّه مستغاثٌ به، وإذا قلت: "يا لِزيد" بالكسر، عُلم أنه مستغاثٌ من أجله[٢]، وعلى ذلك جاء قول الشاعر[٣]:

تَكَنّفَنِي الوُشاةُ فأَزْعَجُوني فَيَا لَلنّاسِ لِلواشِي المُطاعِ

وقد أجاز **ابن سعدان** كسرَ اللام مع المُستغاث به[٤]؛ إجراءً لها مُجرى "لام" الإضافة والملك إذا صَحِبت الظاهرَ في غير النداء.

(١) يُنظر: الكتاب ٢١٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٧/٣.
(٢) يُنظر: البديع ٤٠٨/١، والتخمير ٣٣٠/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٣٢٠/١
(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن ذُريح في ديوانه٩٣، والكتاب ٢١٦/٢.
(٤) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ١١٦/١.

المسألة الحادية عشرة: ياء المضاف إلى المنادى

الأصل أنّ كل اسم منادًى أضفته إلى نفسك أن تحذف إعرابه، وتكسر حرف الإعراب، وتأتي بالياء التي هي اسمك، فتقول: يا غلامِي، ويا زيدِي[1]، ويجوز الحذف والتعويض، وبناء الاسمين اسماً واحداً[2].

ولكثرة إضافة المنادى إلى ياء المتكلّم اقتضى ذلك التخفيف، فإن كان المضافُ إلى الياءِ اسماً صحيحَ الآخر، غيرَ "أب" ولا "أُم"، ففيه ستّة أوجه[3]:

الأول: حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، نحو: يا عبدِ، وعليه قُرئ: ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[4]، وهذا الوجه هو الأكثر.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، نحو: يا غلاميْ، وعليه قُرئ: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [5].

الثالث: إثبات الياء مفتوحةً، نحو: يا غلاميَ أقبل، وعليه قُرئ: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [6].

الرابع: تحويل كسرة ما قبل الياء فتحةً، وقلب ياء المتكلم ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، نحو: يا غلاما أقبِل، وإن وقفت عليها قلت: يا غلاماه، وعليه قُرئ: ﴿يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[7].

الخامس: حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، وأجازه المازنيّ **وابن سعدان**، كقولهم: يا قومَ لا تفعلوا -بالفتح- وعليه قُرئ: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾[8]، بفتح الياء[9].

السادس: حذف الياء وإزالة الكسرة وبناء الاسم على الضمّ، نحو: يا غلامُ، وعليه قُرئ: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [10]، وذكر سيبويه أنّ هذه لغة لبعض العرب[11].

أما نداء اسم الفاعل المضاف إلى الياء فإن أردت به المعرفةَ كان فيه تلك اللغاتُ، وإن أردتَّ به النكرةَ لم يَجُزْ إلا إثباتُ الياء، نحو: يا ضاربي اليومَ أو غدًا، قال **ابن سعدان**: «هذا كله إنما يكون فيما كثُر استعماله في الكلام، وأمّا ما لم يكثر استعماله فبإثبات الياء هو الكلام، تقول: يا صاحبي، ويا صديقي، بإثبات الياء؛ لقلّة استعمالهم له في الكلام، فإذا كان المتكلّم مضافاً إلى اسم الفاعل، نحو: يا ضاربي، ويا قاتلي، أثبتَّ الياءَ»[12]. وعليه مذهب ابن السرّاج[13].

(١) يُنظر: الكتاب ٢٠٩/٢، والأصول ٣٤٠/١.
(٢) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ١٣٥/١.
(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٢، وشرح الكافية ١٣٢٣/٣، وشرح ابن الناظم على الألفية ٤١٢، والمقاصد الشافية ٣٣٤/٥.
(٤) الزمر: ١٦.
(٥) الزخرف: ٦٨.
(٦) العنكبوت: ٥٦.
(٧) يوسف: ٨٤.
(٨) هود: ٤٢.
(٩) حواشي المفصّل للشلوبين ١٣٥/١.
(١٠) الأنبياء: ١١٢.
(١١) يُنظر: الكتاب ٢٠٩/٢.
(١٢) حواشي المفصّل للشلوبين ١٣٦/١.
(١٣) يُنظر: الأصول ٣٧٦/١.

المسألة الثانية عشرة: النداء بغير اسمٍ علمٍ

إذا كان المُنادَى اسماً علماً وأُضيف بـ(ابنٍ) إلى اسمٍ علَمٍ، نحو: يا زيدَ بنَ عمروٍ، جاز في المُنادَى الضمّ -على الأصل- والفتح؛ إتباعاً لحركة النعت، فتكون حركة المُنادَى بناءً، وحركةُ النعت إعراباً، وشبّههما سيبويه بحركتي الراء والهمزة من كلمة (امرِئ)، فإنّ الراءَ تحرَّك بحركة همزته، وحركة الهمزة إعراب، وحركة الراء بناء[١].

أمّا إذا كان المُنادَى والمضاف إليه "ابن" غير علَمين، نحو: يا كريم بن كريمٍ، أو يا كريم بن الكريم، فالبصريّون يلتزمون ضمّ المنادى، وينصبون "ابناً"، والكوفيّون يُجيزون في المُنادَى الوجهين؛ الضمَّ والفتح؛ حملاً على المنادَى إذا كان علماً[٢].

و**ابن سعدان** فرَّق بين ما كان مضافاً إلى نكرة، نحو: يا كريمَ بن كريمٍ، وما كان مضافاً إلى معرفة، نحو: يا كريم بن الكريم؛ فالتزم نصب المُنادَى في الأول، نحو: يا كريمَ بن كريمٍ، وخالف بذلك البصريّين، وأجازَ الوجهين في الثاني، نحو: يا كريمَ بن الكريم، أو يا كريمُ بن الكريم؛ لأنّ المُضاف إليه "ابن" معرّف بـ"ال".

قال **ابن سعدان**: «إذا دعوتَ الرّجل بغير اسمٍ علمٍ ودعوته بمدحٍ أو ذمٍّ قلت: يا فاضلَ بنَ فاضلٍ، أو يا ضلَّ بنَ ضَلٍّ، أتبعتَ هذه كلامَ العربِ، فإن أدخلت الألف واللام في الثاني جاز الوجهان»[٣]. قال الشلوبين: «وهذا غريب»[٤].

وسبب هذا الفتح كثرةُ الاستعمال، فجاز في: يا زيدَ بنَ عمروٍ، وامتنع في نحو: يا زيدُ بنَ أخينا، ولزم في نحو: يا فاضلَ بنَ فاضل. جعلوا الموصوف والصفة كالشيء الواحد في ما كثر استعماله فاتبعوا الأول والثاني كما فعلوا في امرئ[٥].

(١) يُنظر: الكتاب٢/٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٢٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٣٧-٣٥٣٨.
(٢) يُنظر: تمهيد القواعد: ٧/٣٥٣٨، وشرح الأشموني ٣/٢٦.
(٣) حواشي المفصّل للشلوبين ١/١٢٥- ١٢٦.
(٤) حواشي المفصّل للشلوبين ١/١٢٥.
(٥) يُنظر: تمهيد القواعد ٧/٣٥٣٨.

المسألة الثالثة عشرة: الهاء اللاحقة لألف النُّدبة

المندوب مدعوٌّ، ولكنه مُتَفجَّعٌ عليه، ولا بدّ من أنْ تسبقه "يا" أو "وا"؛ لأنّ المندوب يحتاج إلى غاية بُعد الصوت، ويجوز أن تلحقه ألف؛ لأنّها أبعدُ للصوت، وأمكنُ للمدِّ؛ لأنّ الندبةَ كأنّهم يترنمون فيها، فتقول: وازيداه، وإن شئت حذفتها -كما تحذف في النداء- وقلت: وازيدُ[1].

وقد تلحق المندوبَ "هاءٌ" بعد الألف؛ ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفيّة، فأُلحقت لِتُبَينَ الحركة[2].

ومذهب سيبويه وعامّة النّحويّين أنّ هذه "الهاء" لا تثبت في الوصل، فتقول على مذهبهم: يا ربَّا تجاوز عنّا، وتقول في الوقف: يا غلاماه[3].

ويرى **ابن سعدان** أنّ "الهاء" قد تلحقه في الوصلِ أيضاً، قال: «واعلم أنَّ العرب تقول: يا زيداه أقبل، فيرفعون الهاءَ، وينصبونها، ويخفضونها»[4].

وأجاز الفرّاء -أيضاً- إثباتها فيه متحرِّكةً بالضّمِّ وبالكسر، ولم يروِ لغة الفتح فيها، قال: أنشدني أبو فقعس لبعض بني أسد[5]:

يارب يارباّه إياكَ أسَلَ عَفراء يارباّه من قبل الأجل

روي بكسر الهاء وضمها[6].

فحُرِّكت هاء السكت؛ لسكونها في الأصل وسكون ما قبلها، فمن حرّكها بالكسر فعلى أصل التخلّص من التقاء الساكنين، ومن حرَّكها بالضمِّ شبّهها بـ"هاء" الضمير[7]. وانفرد ابن سعدان برواية الفتح فيها، ولم أجدها عند غيره فيما اطّلعت عليه.

ويرى **ابن سعدان** -أيضاً- أنّ الأكثر بقاء الهاء، وحذفها قليل في لغة العرب، ومما يكثر فيه حذف الهاء ما أضفته إلى نفسك[8]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾[9] و﴿يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾[10].

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٢١٠و ٢٢٠، والأصول ١/٣٥٥، والنكت ٢٨٦، والتخمير ١/٣٥٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/٣٨.
(٢) يُنظر: الكتاب ٢/٢١٠، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/٣٥٨.
(٣) يُنظر: الكتاب ٢/٢١٠، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/٣٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٨.
(٤) حواشي المفصّل للشلوبين ١/١٣٨.
(٥) الرجز لعروة بن حزام في ديوانه ٣١.
(٦) يُنظر: معاني القرآن ٢/٤٢٢.
(٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٨.
(٨) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ١/١٣٨، وحاشيتان لابن هشام على الألفيّة ٢/١١٨١.
(٩) الزمر: ٥٦.
(١٠) هود: ٧٢.

المسألة الرابعة عشرة: حذف ألف "ما" الاستفهاميّة

الأصل أنّ الألفاظ تبقى على حالها، لا سيّما غير المتمكّنة منها، لكنّ «ما» تكون تارةً موصولةً، وتارةً استفهاميّة، وقد تلتبس إحداهما بالأخرى، وأكثر ما يكون هذا الالتباس في موضع الجرّ، ففرّقوا بين الحالين، فحذفوا ألف «ما» الاستفهاميّة في موضع الجرّ، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾(١)، وقوله: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾(٢)، وأبقوا ألف «ما» الموصوليّة، كقوله ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٣).

وأكثر النّحويّين يرى وجوب حذف ألف «ما» الاستفهاميّة إذا سُبقت بحرف جرّ(٤)، وظاهر كلام الرضيّ أنّ حذفها غالبٌ لا لازم(٥)، وهو ما صرّح به الزمخشريّ(٦).

وبعضهم يرى أنّ حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل الخَافض أكثريٌّ لا دائميٌّ؛ فَيجوز إثْبَاتها للتّنْبيه على إبقَاء الشيء على أَصله، وعورض بِأَنّ إِثْبَات الألفَ لُغَة شَاذَّة لا يحسن تَخْرِيج التَّنْزِيل عليهَا(٧).

قال الفرّاء(٨): «إذا كانت «ما» بمعنى «أيّ» ثم وُصلت بحرف خافضٍ نقصت الألف منها؛ ليُعرف الاستفهام من الخبر، وإذا أتممتها فصواب، وأنشدني المفضّلُ(٩):

إنّا قَتَلْنا بِقَتْلانا سَرَاتَكُمُ ... أهلَ اللّواءِ ففيما يكثرُ القِيلُ»

ونقل الشلوبين عن أبي عليّ الفارسيّ قوله: ألف «ما» الاستفهاميّة تحذف إذا دخل عليها حرف الجرّ، وهذا أمرٌ لازمٌ عند جميع النّحويّين، **إلا عند ابن سعدان**، فإنّه قال: لك أن تُتمّ «ما» وأن تقصرها، ولا يجوز الإتمام عند غيره إلا لإقامة وزن(١٠)، كقول الشاعر(١١):

على مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تمَرّغَ في رَمادِ

وقد يحذف قوم ألف «ما» الاستفهاميّة من غير جار، فيقولون: مَصنعت؟ ومَقُلتَ؟ وهذا نادر(١٢).

(١) النّبأ: ١.
(٢) الصف: ٥.
(٣) ص: ٧٥.
(٤) يُنظر: البديع ٣٦٦/٢، وتسهيل الفوائد ٣١٤، وتوضيح المقاصد ١٤٨٦/٣، والمغني ٣٩٣، والعدّة في إعراب العمدة ١٣٩/٢، وتمهيد القواعد ٥٢١١/١٠.
(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٧/٢.
(٦) يُنظر: الكشاف ٦٨٤/٤.
(٧) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٧١.
(٨) معاني القرآن ٢٩٢/٢.
(٩) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٥٥.
(١٠) حواشي المفصّل للشلوبين ٤٩٢/٢- ٤٩٣.
(١١) البيت من الوافر، وهو لحسّان بن ثابت h في ديوانه ٩٢.
(١٢) يُنظر: الارتشاف ١٠٣٠/٢، وشرح أبيات المغني ٢١٧/٥.

المسألة الخامسة عشرة: حذف ألف "ما" الخبريّة

«ما» الخبريّة لا يُحذف ألفها، إلا إن يلقاها ساكنٌ، فتحذف لفظاً لا خطّاً، سواءً أكان معها حرف الجرِّ، أم لم يكن.

والفرّاء يُجيز الوجهين مع حرف الجرِّ، إلا مع «شئت» فلا يُجيز إلا الحذف؛ لأنّه صيّره مسموعاً[1]، ووافقه في ذلك المبرّد[2]، فتقول: ادعُ بمَ شئت، و: خُذْه بمَ شئت، والذي سوّغ الحذف منها إذا وُصلت بـ«شئت» كثرةُ الاستعمال.

وخالفهما في ذلك **ابن سعدان**، قال: «إذا كانت «ما» في طريق «الذي» فالتمامُ لا غيرُ، تقول: خذه بما شئت». قال الشلوبين معقّباً على كلام ابن سعدان: «وهو ممن لا يُدفع صدقُه وأمانتُه»[3].

(١) يُنظر: معاني القرآن ٢٩٢/٢.
(٢) يُنظر: تسهيل الفوائد ٣١٥، والمساعد ٢٠٤/٤، وتمهيد القواعد ٥٢١١/١٠.
(٣) يُنظر: حواشي المفصّل للشلوبين ٤٩٣/٢.

الخاتمة

بعد هذه الرِّحلة العلميّة مع جَهبذٍ مِن جهابذة اللغة، وعرض أبرز آرائه المبثوثة في كتب النّحو، يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

- كان ابن سعدان ثقة فيما يرويه، ذا إتقان، وكان صاحب رأي في النّحو، غير مقلِّد، فأحياناً يُخالف ما عليه أصحاب مدرسته الكوفيّة، بل يخالف ما عليه جمهور المدرستين.
- لم يصل إلينا -حتى الآن- من كُتب ابن سعدان سوى كتابيه: (مختصر النّحو) و(الوقف والابتداء)، ولم يَحويا جميع آرائه، ولكنّ فيهما قدراً صالحاً منها، ولا شكّ أنّ في كُتبه المفقودة جملة من آرائه النّحوية، فلو وصلت إلينا تلك الكتب لعرفنا الشيء الكثير عن آرائه
- نقل عنه الشلوبين في (حواشي المفصّل) كثيراً من آرائه، وهذا الكتاب غير مطبوع، وهو رسالة علميّة قليلة الانتشار بين الباحثين، ونقل عنه كذلك أبو حيّان في (التّذييل والتّكميل)، ونقل عنه -أيضاً- غيرهما مما ذكرناه في هذا البحث.
- يُعدّ ابن سعدان من أوائل مَن يسّر النّحو على المتعلّمين، يظهر ذلك في كتابه (مختصر النحو)؛ حيث لم يعمد إلى التعليلات والخلافات، وإنما جَنح إلى الاختصار والإيجاز.
- لم يكن ابن سعدان متعصّباً للمدرسة الكوفيّة، بل كان متحرّراً من ذلك، وقد وافق البصريّين في بعض آرائه، وخالف أصحاب مدرسته.
- خالف ابن سعدان جمهور المدرستين في (٩) مسائل من المسائل التي ذكرناها، وانفرد ببعض الآراء، وتابعه غيرُه في بعضها، كابن مالك في مسألة «الاختلاف في العامل في النّعت».
- لم يكن ابن سعدان مقلّداً، فقد فصّل في بعض المسائل التي اختلف فيها أصحاب المدرستين، كمسألة: "الأوجه في المنادى عند تكراره"، ومسألة: "النداء بغير اسم علم".

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّرّاج النحويّ البغداديّ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٣. أمالي ابن الشجري، هبة اللّه بن عليّ بن محمد بن حمزة الحسَني العَلَويّ (ت٥٤٢) تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٤. إنباه الرُّواة على أَنباه النُّحاة للوزير جمال الدّين القِفْطِيّ (ت ٦٢٤هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق إيميل يعقوب، دار الكتب العلميّة (بيروت)، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.

٦. البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزريّ، ابن الأثير (ت ٦٠٦)، جامعة أم القرى- مكة المكرّمة- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٧. بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، مطبعة عيسى البابي، ١٣٨٤هـ

٨. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧)، دار سعد الدين للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٠. التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البقاء العُكبريّ (ت ٦١٦)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغروب الإسلاميّ- بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

١١. التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير)، للقاسم بن الحسين الخوارزميّ (ت ٦١٧) تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغروب الإسلاميّ- بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥)، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

١٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد اللّه جمال الدين محمد بن عبد اللّه بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

١٤. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور: عوض القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٥. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٣٠.
١٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر. الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
١٧. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصريّة للتّأليف والترجمة.
١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، لأبي محمد بد رالدين حسن بن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
١٩. حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تحقيق د. جابر بن عبد لله السريّع، ١٤٣٩هـ.
٢٠. حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي عليّ الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق حماد بن محمد الثمالي، ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى.
٢١. خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرّابعة، ١٤١٨هـ
٢٢. ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ h، تحقيق: عبدأ. مهنّا، دار الكتب العلميّة -بيروت- لبنان- الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
٢٣. ديوان رؤبة بن العجّاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر- الكويت.
٢٤. ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦) تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي- مكتبة أطلس- دمشق.
٢٥. ديوان عروة بن حزام (عروة عفراء)، تحقيق: أنطوان محسن القوّال، دار الجيل -بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٢٦. ديوان عمر بن ربيعة، تحقيق الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
٢٧. ديوان قيس بن ذُريح (قيس لُبنى)، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة -بيروت- لبنان.
٢٨. ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ، تحقيق الدكتور سامي مكّي العانيّ، مكتبة النّهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.
٢٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق الدكتور حاتم الضّامن، مؤسّسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٠. شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السيرافيّ، تحقيق محمد عليّ الرِّيح هاشم، مكتبة الكُلِّيّات الأزهريّة، ودار الفكر- القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٣١. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث- بيروت.
٣٢. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، لعليّ بن محمد بن عيسى نود الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠)، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩.
٣٣. شرح التسهيل لابن مالك (شرح تسهيل الفوائد)، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائيّ (ت ٦٧٢)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠.
٣٤. شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٤.
٣٥. شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت- لبنان، ١٣٩٥.
٣٦. شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧.
٣٧. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العليمة -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٣٨. شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ- مكة المكرّمة.
٣٩. شرح المفصّل لابن يعيش النحوي الحلبي، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
٤٠. شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام ابن مالك (ت ٦٨٦)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠هـ.
٤١. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية
٤٢. العدّة في إعراب العمدة، لبدر الدين أبي محمد ابن فرحون، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى.
٤٣. الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، تحقيق: أيمن فؤاد سيّد، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلاميّ، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ.
٤٤. كتاب سيبويه، لأبي بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبَر، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ
٤٥. لغات القرآن، لزكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧)، نسخ وضبط وتصحيح: د. جابر بن عبد الله السريّع، ١٤٣٥.
٤٦. مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي (ت ٢٣١)، تحقيق: د. حسين أحمد بوعبّاس، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية- الحوليّة السادسة والعشرون- ١٤٢٦.

٤٧. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٠.
٤٨. معاني القرآن للفرّاء، ت: أحمد يوسف ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية – مصر، ط١.
٤٩. معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤.
٥٠. مغني اللبيب، لابن هشام، ت: د. مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
٥١. المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨)، تحقيق: د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ١٤١٠هـ.
٥٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية= شرح ألفية ابن مالك، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت ٧٩٠)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى- مكة المكرّمة- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٥٣. المقتضب لأبي العبّاس محمد بن يزيد المُبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عُضيمة، وزارة الأوقاف المصريّة، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ
٥٤. المقرّب، لعليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢.
٥٥. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسّسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥.
٥٦. نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباريّ، تحقيق الدكتور إبراهيم السّامرّائيّ، مكتبة المنار، الأردنّ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ
٥٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، لأبي الحجّاج يوسف ين سليمان بن عيسى الأعلم الشّنتمريّ (ت ٤٧٦)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلميّة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٥٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١) تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، بيروت- ١٤١٣هـ.
٥٩. الوافي بالوفَيَات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصّفديّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٦٠. الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، لأبي جعفر محمد بن سَعدان الكوفيّ الضرير (ت ٢٣١)، تحقيق: الأستاذ أبي بشر، محمد خليل الزرّوق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- دبي- الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

References

1. Irtishāf alḍḍarab min Lisān al-'Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi (died 745 AH), investigated by Dr. Rajab Othman Muhammad, al-Khanji Bookstore in Cairo, 1st Edition, 1418 AH.
2. Al-uṣūl fī al-naḥw, by Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj Al-naḥwī Al-Baghdadi, investigated by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut, 3rd Edition, 1417 AH.
3. Amali Ibn Al-Shajari, Hibatullah bin Ali bin Muhammad bin Hamza Al-Hasani Al-Alawi (died 542), investigated by Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Bookstore in Cairo, 1st Edition 1413 AH.
4. Inbāh al-rruwāh 'alá anbāh al-nnuḥāh by Al-Wazīr Jamal al-Din al-Qifti, 1st Edition, investigated by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Cultural Books Foundation, Beirut, 1406 AH.
5. Al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-nnḥwiyyin al-baṣriyin wāl-kufiyyyin, by Kamal al-Din Abi al-Barakat Abdul-Rahman al-Anbari (died 577), investigated by Emil Yacoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2nd Edition 2007 AD.
6. Al-Badī' fī 'ilm al-'Arabīyah, by Majd al-Din Abi al-Saadat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad al-Shaybani al-Jazari, Ibn al-Atheer (died 606), investigated by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University - Mecca - 1st Edition 1420 AH.
7. Bughyat al-wu'āh fī Ṭabaqāt al-llughawiyyin wāl-nnuḥāh, by Jalal al-Din al-Suyuti, 1st Edition, investigated by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Issa al-Babi Press, 1384 AH.
8. Al-Bulghah fī tarājim a'immat al-naḥw wa-al-lughah, by Majd al-Din Abi Taher Muhammad bin Yaqoub al-Fayrouzabadi (died 817), Dar Saad al-Din Printing, 1st Edition 1421 AH.
9. Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a'lām, by Shams al-Din Abi Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi (died 748 AH), investigated by: Omar Abdul Salam al-Tadmuri, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 2nd Edition, 1413 AH - 1993 AD.
10. Al-Tabyīn 'an madhāhib al-naḥwiyyin al-baṣriyyin wāl-kufiyyin, by Abu Al-Baqa Al-Ukbari (died 616), investigated by Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimeen - Dar Al-Gurub Al-Islami - Beirut - 1st Edition 1990 AD.
11. Al-takhmyr (Aharḥ al-mufaṣṣal fī ṣan'at al-i'rāb, al-mawsūm bi āl-takhmyr), by Al-Qasim bin Al-Hussein Al-Khwarizmi (died 617), investigated by Dr Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimeen - Dar Al- Gurub Al-Islami - Beirut - 1st Edition 1406 AH.

12. Al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl, by Abu Hayyan al-Andalusi (died 745), investigated by: Prof. Dr. Hassan Hindawi, Dar Kunooz Ishbilia for Publishing and Distribution, 1st Edition 1431 AH.
13. Tas'hīl al-Fawā'id wa-takmīl al-maqāṣid, by Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik, investigated by: Muhammad Kamel Barakat, Dar al-Katib al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH.
14. Al-Ta'līqah 'alá Kitāb Sībawayh, by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (died 377), investigated by Dr. Awad Al-Quzi, 1st Edition 1410 AH. Al-Amana Press.
15. Tafsīr al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq al-tanzīl wa-'uyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta'wīl, by Abu al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari (died 538), investigated by: Khalil Mamoun Shiha, Dar al-Ma'rifa, Beirut-Lebanon, 3rd Edition 1430.
16. Tamhīd al-qawā'id bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, by Muhibb al-Din Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, known as Nāẓir al-Jaysh (died 778), investigated by: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher, and others, Dar Al Salam Printing and Publishing, 1st Edition, 1428 AH.
17. Tahdhīb al-lughah, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmed Al-Azhari, investigated by Abdul Salam Muhammad Haroun, Egyptian House for Publication and Translation.
18. Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ alfiyyah Ibn Mālik, by Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim al-Muradi (died 749), investigated by Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st Edition 1428 AH.
19. Hāshytān li-Ibn Hishām 'alá Alfīyat Ibn Mālik, by Ibn Hisham al-Ansari (died 761), investigated by Dr. Jaber bin Abdullah Al-Sari'i, 1439 AH.
20. Ḥawāshī al-Mufaṣṣal min kalām al-Ustādh Abī 'lī al-Shalawbīn (died 645), investigated by Hammad bin Muhammad Al-Thumali, 1402 AH, Umm Al-Qura University.
21. Khazānat al-Adab wa lubb lubāb Lisān al-'Arab, by Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi, investigated by Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Bookstore in Cairo, 4th Edition, 1418 AH.
22. Diwan of Hassan bin Thabit Al-Ansari, investigated by Abda'a. Muhanna, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut - Lebanon - 2nd Edition 1414 AH.
23. Diwan of Ru'ba bin Al-Ajjaj, investigated by: William bin Al-Ward, Dar Ibn Qutaybah for Printing and Publishing - Kuwait.
24. Diwan Urwa bin Hizam (Urwa Afra), investigated by: Antoine Mohsen Al-Qawwal, Dar Al-Jeel - Beirut - 1st Edition 1416 AH.

25. Diwan Al-Ajjaj, riwayat Abdul Malik bin Qarib Al-Asma'i (died 216), investigated by: Dr. Abdul Hafeez Al-Satli - Atlas Bookstore - Damascus.
26. Diwan Omar bin Rabia, investigated by Dr Fayez Muhammad, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2nd Edition 1416 AH.
27. Diwan Qais bin Dhurayh (Qais Lubna), investigated by Abdul Rahman Al-Mustawi, Dar Al-Ma'rifa - Beirut - Lebanon.
28. Diwan Ka'b bin Malik Al-Ansari, investigated by Dr. Sami Makki Al-Ani, Al-Nahda Bookstore, Baghdad, 1st Edition, 1386 AH.
29. Al-zāhir fī ma'ānī Kalimāt al-nās, by Abu Bakr Muhammad bin Al-Qasim Al-Anbari, investigated by Dr. Hatem Al-Dhamen, Al-Risala Foundation, 1st Edition, 1412 AH.
30. Sharḥ abyāt Mughnī al-labīb, by Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi (died 1030), investigated by: Abdul Aziz Rabah and Ahmed Yusef Daqqaq, Dar al-Ma'mun for Heritage - Beirut.
31. Sharḥ abyāt Sībawayh, by Yusuf bin Abi Saeed Al-Sirafi, investigated by Muhammad Ali Al-Rih Hashem, Al-Azhar Colleges Bookstore, and Dar Al-Fikr - Cairo, 1394 AH.
32. Sharḥ al-Ushmūnī 'alá alfyyh Ibn Mālik, by Ali ibn Muhammad ibn Issa Nud al-Din al-Ashmouni al-Shafi'i (died 900), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st Edition 1419.
33. Sharḥ al-Tas'hīl li-Ibn Mālik (Sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id), by Muhammad bin Abdullah Ibn Malik al-Tai (died 672), investigated by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Al-Makhtoon, Hajar Printing and Publishing House, 1st Edition 1410.
34. Sharḥ al-raḍī lkāfyh Ibn al-Ḥājib, investigated by Dr. Hassan bin Muhammad bin Ibrahim Al-Hafzi, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1st Edition 1414.
35. Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib, by Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istarabadi (died 686), investigated by: Muhammad Nour al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Beirut - Lebanon, 1395.
36. Sharh Umdat al-Hafiz wa Uddat al-Lafiz, by Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (died 672), investigated by: Adnan Abdul-Rahman al-Duri, Al-Ani Press - Baghdad, 1397.
37. Sharḥ Kitāb Sībawayh, by Abu Saeed Al-Sirafi (died 368), investigated by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyed Ali, Dar Al-Kutub Al-Alima - Beirut - Lebanon, 1st Edition 2008 AD.
38. Explanation of Al-Kafiyah Al-Shafiyah, by Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik (died 672), investigated by: Dr Abdul Moneim Ahmed Haridi, 1st Edition 1402, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage - Mecca.

39. Sharh al-Mufassal by Ibn Ya'ish al-Nahwi al-Halabi, investigated by: Dr. Abdul Latif bin Muhammad al-Khatib, Dar al-Urouba Bookstore for Publishing and Distribution, 1st Edition, 1435 AH.
40. Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʻalá alfyyh Ibn Mālik, by Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Ibn Malik (died 686), investigated by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, 1st Edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1420 AH.
41. Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāl-lughawiyyin, by Abu Bakr Muhammad bin Al-Hasan Al-Zubaidi Al-Andalusi, investigated by Muhammad Abi Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Maaref, 2nd Edition.
42. al'ddh fī i'rāb al-'Umdah, li-Badr al-Dīn Abī Muḥammad Ibn Farḥūn, taḥqīq : Abī 'Abd al-Raḥmān 'Ādil ibn Sa'd, Maktab al-Hudá li-taḥqīq al-Turāth, Dār al-Imām al-Bukhārī, al-Dawḥah, al-Ṭab'ah al-ūlá.
43. Al-Fahrist, by Abu Al-Faraj Muhammad bin Ishaq Al-Nadim, investigated by Ayman Fouad Sayyed, Al-Furqan Foundation for Islamic Heritage, 2nd Edition, 1435 AH.
44. Kitāb Sībawayh, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, investigated by Dr. Abdul Salam Haroun, World of Books, 3rd Edition, 1403 AH.
45. Lughāt al-Qurʼān, by Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra (died 207), investigated by: Dr. Jaber bin Abdullah Al-Sari'i, 1435.
46. Mukhtasar al-Nahwah, by Ibn Saadan al-Kufi (died 231), investigated by Dr. Hussein Ahmed Bou Abbas, Annals of Arts and Social Sciences - Twenty-Sixth Yearbook - 1426.
47. Al-musā'id 'alá Tas'hīl al-Fawā'id, by Bahaa al-Din bin Aqeel, investigated by Dr. Muhammad Kamel Barakat, Umm al-Qura University Press, 1st Edition 1400.
48. Ma'ānī al-Qurʼān by Al-Farra', investigated by: Ahmed Youssef, Muhammad Al-Najjar, and Abdul Fattah Al-Shalabi, Dar Al-Masria - Egypt, 1st Edition.
49. Mu'jam alʼudabā'= Irshād al-arīb ilá ma'rifat al-adīb, by Shihab al-Din Abi Abdullah Yaqut al-Hamawi (died 626), investigated by: Ihsan Abbas, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1st Edition 1414.
50. Mughni al-Labib, by Ibn Hisham, published by Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Fikr - Damascus, 6th Edition, 1985.
51. Al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyah, by Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari (died 538), investigated by: Dr. Muhammad Ezz al-Din al-Saidi, Dar Ihya al-Ulum, Beirut 1410 AH.
52. Al-Maqasid Al-Shafi'ah fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya = Sharh Al-Alfiyyah Ibn Malik, by Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (died 790), investigated by: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimeen, and others, publications of the Institute for Scientific

Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University - Mecca - 1st Edition 1428 AH.

53. Al-Muqtadib by Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad, investigated by Muhammad Abd al-Khaleq Adimah, Egyptian Ministry of Endowments, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 1415 AH.
54. Al-Muqarrab, by Ali bin Mu'min, known as Ibn Asfour (died 669), investigated by: Amad Abdul Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, 1st Edition 1392.
55. Muwaṣṣil al-ṭullāb ilá Qawā'id al-i'rāb, by Sheikh Khaled bin Abdullah Al-Azhari (died 905), investigated by: Abdul Karim Mujahid, Al-Resala Foundation - Beirut, 1st Edition 1415.
56. Nuzhat al'lbbā' fī Ṭabaqāt al-Udabā', by Abu al-Barakat Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari, investigated by Dr. Ibrahim al-Samarrai, Al-Manar Bookstore, Jordan, 3rd Edition, 1405 AH.
57. Al-Nukat fī tafsīr Kitāb Sībawayh, wa-Tabyīn alkhfī min lafẓihi wa-sharḥ abyātihi wa-gharībih, by Abu al-Hajjaj Yusuf bin Sulayman bin Isa al-Alam al-Shantamari (died 476), investigated by: Dr. Yahya Murad, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut - Lebanon, 1st Edition 2005 AD.
58. Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i' by Imam Jalal al-Din al-Suyuti (died 911), investigated by: Professor Abdul Salam Haroun and Dr. Abdul-Al Salem Makram, Al-Resala Foundation, Beirut - 1413 AH.
59. Al-Wafi bi al-Wafayat, by Salah al-Din Khalil bin Aibak al-Safadi, investigated by Ahmed al-Arnaout and Turki Mustafa, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1420 AH.
60. Al-Waqf wa-al-ibtidā' fī Kitāb Allāh a'zz wajall, by Abu Jaafar Muhammad bin Sa'dan al-Kufi al-dharir (died 231), investigated by: Professor Abu Bishr, Muhammad Khalil al-Zarrouk, Juma al-Majid Center for Culture and Heritage - Dubai - 1st Edition, 1423 AH.